

إشكالية مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر

د. / يدو محمد *

Abstract:

La pauvreté comme phénomène économique, politique et sociale est devenue un problème inquiétant pour le système mondiale car il entrave le travail des décideur dans les différents pays, surtout que le phénomène a pris de l'ampleur grâce aux détournement des sources qui se sont crée dans le cadre de développement et le manque du confiance de la société en vers le gouvernement. Sa gravite laissent un certains nombre d'organisation et institutions sacrifient leurs efforts pour lutter contre la pauvreté, en même temps essayer d'atteindre les conditions politiques pour le développement économique. il faut mentionner que les pays sous-développés sont les plus vulnérables à la pauvreté.

Les mots clés: Pauvreté, Indicateurs de pauvreté, Politique économique.

ملخص:

أمام استفحال الفقر كظاهرة اقتصادية وسياسية واجتماعية، إذ تعد من أهم المشكلات التي باتت تقلق النظام العالمي وتعيق عمل المخططين وصانعي السياسة الاقتصادية في الدول المختلفة، كونها تعمل على تحريف وتحويل الموارد من مجالات التنمية وتزعزع ثقة المجتمع في السلطة الحاكمة، وما زاد من استفحالها في السنوات الأخيرة التحولات العالمية العميقة والمتغيرات الداخلية، الأمر الذي جعلها في الوقت الراهن ظاهرة دولية تتعدى الإطار المحلي للدولة، وخطورتها جعلت عدد من المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية تبذل جهودا كبيرة في محاربة هذه الظاهرة، وفي الوقت ذاته تحاول تحقيق الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتعد الدول المتخلفة أكثر عرضة للفقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، مؤشرات الفقر، السياسة الاقتصادية.

مقدمة:

ارتبطت ظاهرة الفقر بالوجود الإنساني منذ بداياته الأولى، فهي مشكلة لا تقل خطورة عن بقية المشاكل التي تهدد كيان المجتمعات الدولية، وما زاد من حدة خطورتها موجة التغيرات التي شهدتها العالم خلال السنوات الأخيرة والتي طالت مختلف مجالات الحياة المعاصرة في كافة دول العالم على اختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها وما أفرزته من تحولات عميقة أثرت على أسلوب ونسق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدى سائر الأمم شكلت فيها ظاهرة الفقر أهم القضايا المثيرة لاهتمام العالم والمقلقة للدول الفقيرة وللمختصين في مجالات التنمية من الهيئات الإقليمية والدولية على حد سواء، كونها تشكل واحدة من أكبر التحديات التنموية التي تعاني منها مختلف دول العالم بغض النظر عن مستوى تطورها أو تخلفها الاقتصادي والاجتماعي، فهي ظاهرة منتشرة بين شرائح المجتمع السكاني في مختلف دول العالم لكن بوجود تفاوت في حجم هذه الظاهرة من دولة لأخرى، كما أن طرق مكافحتها والحد من انتشارها باستخدام البرامج والآليات والسياسات تختلف باختلاف موقع وقوة هذه الدول.

(1) الإطار العام لدراسة ظاهرة الفقر:

تستقطب ظاهرة الفقر حيزاً متزايداً من اهتمامات صانعي السياسة العامة ومتخذي القرار في معظم دول العالم بمختلف مستويات تقدمها، لاسيما في ضوء الانفتاح السريع والمضطرب لاقتصاديات العالم، وما أفرزته هذه الأخيرة من متغيرات كثيرة مست مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، التي شكلت في مجملها تحدياً جديداً حتم على متخذي القرار وصانعي السياسة العامة إدراكه والإلمام بوسائل وتقنيات الاستفادة من الفرص من جهة، والتقليل من حدة مخاطرها من جهة أخرى، ولما كانت ظاهرة الفقر تشكل أحد أهم مشكلات العصر وأحد أهم انشغالات المفكرين ومصدر قلق مسطري السياسات، كونها تعتبر من أخطر المشكلات على الإطلاق التي تواجه شعوب وحكومات معظم دول العالم، لما ينجم عنها من مشكلات أمنية وصحية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فإن الاهتمام بدراستها وتحليل أبعادها وأثارها وتحديد مؤشرات قياسها وتشخيصها يلعب دوراً أساسياً في إرساء المقومات الأساسية لإيجاد آليات من شأنها التمكين من مكافحتها والحد من انتشارها.

(1-1) مفهوم الفقر:

يشكل مفهوم الفقر أحد أبرز المفاهيم التي لقيت اهتماماً بالغاً وتداولاً واسعاً من لدن الباحثين والمختصين والمفكرين والمنظرين الاقتصاديين وعلماء السياسة في مجال دراستها وتحليلها وتحديد أبعادها.

⊕ تعريف ظاهرة الفقر:

الفقر من المفاهيم التي واجهت صعوبة في تحديد تعريف شامل جامع مانع محيط بأبعادها ويحضى بالقبول العام. ويعرف الفقر (والفقير) بصيغ مختلفة، منها:

- ظرف من الحياة محدود جداً بفعل سوء التغذية والأمية والمرض ومعدلات الوفيات المرتفعة والبيئة المتدهورة ومتوسط عمر متوقع منخفض، أدنى من أي تعريف معقول للكرامة البشرية، وهذا يبين بأن الفقر ليس مجرد حالة اقتصادية¹؛
 - حالة عدم الحصول على مستوى معيشة يعتبر لانقاً أو كافياً²؛
 - فقد ما يحتاج إليه، فالفقر من ليس له مال وكسب حلال لائق به يقع موقعا من كفايته من مطعم وملبس ومسكن وسائر ما لا بد منه لنفسه ولمن تلزمه نفقته³.
- أما تعريف الفقر من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، فاعتمدت الآراء الفقهية في تحديد معنى الفقر على ثلاثة معايير هي⁴:

- (1) نصاب الزكاة، حيث يتحدد مفهوم الفقر حسب هذا المعيار من خلال أداة النصاب، وهو ما يعادل مائتي درهم فضة أو نحوه من الأنصبة الأخرى فمن ملك دون هذا النصاب فهو فقير؛
- (2) الدخل النقدي، ومن خلاله يتحدد موقف الفقير بما يملك من رصيد نقدي يقدر بخمسين درهماً أو بأربعين درهماً في قول آخر ويزن الدرهم 2.97 غرام من الفضة⁵؛
- (3) وحد الكفاية المعيشية الذي يحدد من هو الفقير، وهو ما ذهب جمهور الفقهاء من مالكية وشافعية وحنابلة.

ينطوي تعريف الفقراء إجمالها وفق صيغ ثلاث⁶:

- تعريف موضوعي يركز على كون الفقراء هم غير القادرين على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، وبعد كل من دخل الأسرة ومتوسط نفقات الفرد مقياسين مكافئين لمستوى المعيشة⁷؛
 - تعريف ذاتي، يعرف فيه الفقراء من وجهة نظر الفرد ذاته، فإذا شعر بأنه لا يحصل على ما يحتاج إليه من احتياجاته الأساسية يعد فقيراً؛
 - وتعريف اجتماعي يعرف الفقراء بكونهم من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية، وبعد الحد الفاصل هو الحد الأدنى الرسمي للدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه على المعرفة الاجتماعية.
- مما سبق، ينصرف الفقر إلى كونه انحراف الحاجات الإنسانية عن مستوياتها التوازنية مقابل الموارد المتاحة أو ظهور الفجوة المعيشية بين هذه الحاجات وبين مستوى الكفاية. ولهذا، فإن مشكلة الفقر، تتعلق بجانب واحد من جوانب المشكلة الاقتصادية، وهو جانب التوزيع، مما يعني أن الفقر والحاجة يمثل كل منهما أداة من أدوات التوزيع التي تساهم بحل المشكلة الاقتصادية إذ أن الفقر يقوم بدور المؤشر التوزيعي للدخل والثروة.

✦ أسباب الفقر:

تتعدد الأسباب الاقتصادية لمشكلة الفقر الناتجة عن سلوك الإنسان، والتي تتراوح بين أسباب ذاتية أو أسباب موضوعية أو عوامل خارجية⁸:

- الأسباب الذاتية:

تمثل الأسباب الذاتية للفقر تلك الممارسات التي يقوم بها الفرد أو مجموعة من الأفراد، وتؤدي إلى بعض الاختلالات الاقتصادية، والتي يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

1. الاحتكار ويمثل ظاهرة اقتصادية تستهدف زيادة الأسعار بحبس السلع عن التداول؛
2. الاحتكار وهو يعني حبس النقد عن التداول ويظهر أثره على المستوى المعيشي على آلية التبادل، أي بتعطيل النقد عن وظيفته كفئة بين الإنتاج والاستهلاك، فيحدث الخلل في التوازن بين العرض والطلب ويزداد هذا الاختلال كلما استطاع المنتج سحب النقد من التداول ويبقى المشتري عاجزاً عن الحصول على ما

يحتاج من السلع والخدمات ومن ثم تضطر الكثرة الكاسرة إلى مهاوى البؤس والفقر، وبالتالي يتوقف الاستهلاك نظراً لانخفاض المستوى الاقتصادي للجمهور وعجزهم عن الشراء، وكذلك عبر آلية الزكاة بتقويت فرص التشغيل للثروة دون النصاب، مما يعنى عدم استثمارها وتنميتها لتجاوز النصاب وبذلك يضيع حق الفقير؛

3. والعائد على رأس المال النقدي: وهو يمثل الزيادة المفروضة على النقد المستدان، ويعبر عنه بمصطلح الربا، ويباشر النظام الربوي دوره في خلق مشكلة الفقر بتركيز السيولة النقدية لدى الفئة المرابية وتوجيه الموارد الاقتصادية لإنتاج السلع الكمالية ذات الأسعار المرتفعة التي يعجز عن شرائها الفقراء، إضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج بسبب الزيادة الربوية المفروضة، مما يدفع المنتج إلى زيادة الأسعار أو خفض الأجور أو تسريح العمال، وذلك حسب إحدى الآليتين:
 - أن تنعكس الزيادة في التكلفة في الأسعار، مما يسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود وعجز المستهلك الفقير عن الشراء؛
 - وأن تنعكس الزيادة في التكلفة على أجور العمال، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور أو تسريح أكبر عدد من العمال تسمح به ظروف العمل، وهو ما يتسبب تالياً في تردى الأوضاع المعيشية؛

- الأسباب الموضوعية:

التي تعكس الأساليب التي تقوم بها الدولة ممثلة في:

1. القرار الاستثماري الذي يظهر تأثيره على المستوى المعيشي عند توجيهه لحساب العائد المادي والربح السريع في الأجل القصير دون النظر إلى العائد الاجتماعي؛
2. سوء استخدام الموارد الاقتصادية الذي يؤثر في مستوى الرخاء، حيث أن انعدام الكفاءة الاقتصادية في توظيف الموارد يؤدي إلى زيادة التكاليف الإنتاجية، مما يؤثر على أداء النشاط الاقتصادي وفعاليته في الإنتاج؛
3. والإنفاق العام الرشيد المتوقف على قياس المنفعة الاجتماعية، وذلك بالموازنة بين البدائل المتاحة؛

- والأسباب الخارجية:

يمثل العامل الخارجي في مجموعة من التأثيرات الاقتصادية الدولية التي تساهم في إحداث أزمات اقتصادية في الاقتصاد الوطني، فقد ينشأ التضخم في بلاد ما نتيجة ارتفاع الأسعار في البلد المصدر، فترتفع تكلفة المواد الأولية مما ينعكس ارتفاعاً في أسعار السلع المستوردة، وقد يحدث اختلال في أسعار صرف العملة الوطنية نتيجة ارتفاع أسعار الصرف للعملة الصعبة في أسواق النقد العالمية، فتزيد أسعار السلع المستوردة، وتنخفض القوة الشرائية اللازمة لشراء هذه السلع في البلد المستورد، وتمارس ضغوط اقتصادية دولية عن طريق القروض والديون على الدول الفقيرة لغرض الهيمنة الاستعمارية عليها لتبقى تابعة لا تقوى على النهوض.

✦ المحددات الفقر:

إن تعدد تفسيرات الفقر يجعل من محدداته متعددة تتعلق بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تتداخل في إجمالها مع أسباب الفقر، والتي يمكن إيجازها في⁹:

- المحددات الداخلية:

يتمثل في مجموعة العوامل الاقتصادية والسياسية والديمقراطية والاجتماعية، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

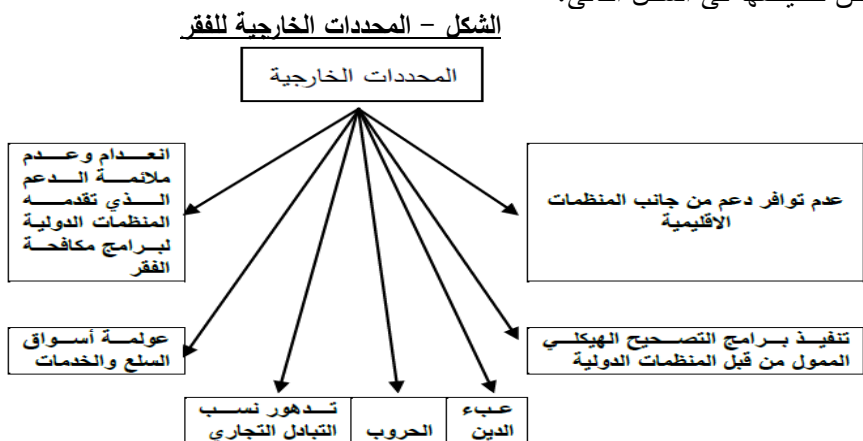
الجدول - المحددات الداخلية للفقير

العوامل الاقتصادية	العوامل الديمغرافية	العوامل السياسية	العوامل الاجتماعية
- السياسة الإنمائية الحكومية غير المستقرة؛ - قلة فرص العمل؛ - البيئة القاصرة عن تحقيق نمو اقتصادي مناسب؛ - قلة فرص الحصول على الأصول الإنتاجية؛ - النقص في الهياكل الأساسية (انعدام المنافذ إلى السوق)؛ - انخفاض الأجور تحت خط الفقر؛ - قاعدة الموارد المحدودة (الطبيعة المالية)؛ - والتحكم المحدود بالموارد.	- ارتفاع معدل نمو السكان؛ - وارتفاع معدل الإعالة.	- انعدام الوعي بأهمية الالتزام السياسي للحكومة لمكافحة الفقر؛ - ضعف المشاركة الشعبية؛ - حالات انهيار الاستقرار الداخلي والحروب؛ - انعدام الإنفاق الوطني في الرأي بأهمية مكافحة الفقر؛ - والبيئة غير الملائمة لمشاركة المنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية في التنمية مشاركة فعالة.	- عدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية (الحكومية وغير الحكومية)؛ - قلة الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، الإسكان، التدريب المهني)؛ - الأمية والتعليم والتدريب المهني غير الملائم لمطالبات السوق؛ - التمييز ضد المرأة؛ - الحرمان العام؛ - العزلة الاجتماعية؛ - التهميش الاجتماعي؛ - انعدام الاستقرار الاجتماعي - ودائرة الفقر المفرغة

المصدر: عدنان داود العذاري & هدى زوير الدعيمي، «قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي»، ط. دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 86.

- والمحددات الخارجية:

يمكن تلخيصها في الشكل التالي:



المصدر: نفس المرجع السابق لـ عدنان داود العذاري & هدى زوير الدعيمي، ص 86.

✦ أبعاد ظاهرة الفقر والمشكلات المترتبة عنها:

تعتبر ظاهرة الفقر وجهة عاكسة لصور التمايز الاجتماعي واللامساواة وانعدام العدالة، ومن هنا فظاهرة الفقر تأخذ أبعاداً متعددة أهمها¹⁰:

- البعد الاجتماعي:

يظهر من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها وهي المساواة أم اللامساواة بين أفراد المجتمع مثل سوء تقديم الخدمات كالرعاية الصحية، التعليم فرص العمل، والتي تعتبر من أهم الأسباب المؤدية للفقر، كما أن ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات والذي يؤدي إلى تحجيم دور المشاركة بين أفراد المجتمع.

- البعد السياسي:

إن قلة الموارد المتاحة في منطقة جغرافية معينة قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة للأفراد في المجتمع، ولا ننسى دور الحروب في تأثيرها على تدهور المستوى المعيشي للأفراد، كما أن دور السياسة في بعض المجتمعات تكون من مسببات الفقر نتيجة امتلاك بعض من أفراد المجتمع ثروات طائلة.

- البعد الاقتصادي:

يظهر من خلال الأزمات الاقتصادية التي تؤثر على أفراد المجتمع ولا نستبعد دور الخصخصة والعولمة واتفاقيات الجات في تعميق المشكلة، ولعل عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع له دور في تعميق ظاهرة الفقر.

- والبعد البيئي:

إن علاقة الفقر بالبيئة علاقة مزدوجة الاتجاه فالفقر هو أحد مسببات التدهور البيئي لأن احتياجات الفقراء وسبل معيشتهم الملحة تعنى في كثير من الأحيان القيام بممارسات وسلوكات مدمرة للبيئة.

1-2 مؤشرات قياس ظاهرة الفقر:

يعد دليل الفقر البشري مقياساً أوسعاً من مؤشر نسبة الفقر الذي يحسب على أساس خط الفقر. فدليل الفقر البشري يقيس الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية ولا يقتصر على قياس فقر الدخل، أي أنه لا يقتصر على قياس الحرمان من إشباع الحاجات الاستهلاكية الأساسية المعتمدة على الدخل فقط كما في مؤشر نسبة الفقر. ويعتمد أسلوب الأدلة المركبة على حساب دليل لقياس الفقر يتركب من عدد من المؤشرات يعبر كل واحد منها عن أحد أبعاد الفقر.

وقد اهتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطبيق هذا الأسلوب انطلاقاً من نظريته للفقر باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد وقدم تقرير التنمية البشرية لعام 1996 الصادر عن البرنامج دليل للفقر يحسب وفق هذا الأسلوب أطلق عليه مقياس فقر القدرات. ويستخرج المقياس المذكور كوسط حسابي بسيط لثلاثة مؤشرات هي نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن ونسبة الولادات التي لم تحصل تحت إشراف موظف صحي مدرب ونسبة النساء من عمر 15 فأكثر الأميات. وتضمنت تقارير التنمية البشرية، واعتباراً من تقرير عام 1997، مقياساً جديداً آخر للفقر هو دليل الفقر البشري. ويحسب هذا الدليل بصيغتين واحدة للدول النامية والأخرى لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وتقيس صيغة الدليل الخاصة بالدول النامية الحرمان في الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية البشرية وهي: الحياة المديدة والصحية والمعرفة ومستوى المعيشة اللائق.

✦ قياس ظاهرة الفقر في النظرية الاقتصادية:

إن مسألة تفسير ظاهرة الفقر من المسائل التي تعددت واختلقت فيها رؤى المفسرين لها استنادا لواقعهم المعاش وبذلك تعددت المناهج والنظريات التي اهتمت بدراسة وتحليل ظاهرة الفقر، ومنها:

- نظرية الحلقة المفرغة:

تشير النظرية إلى أن أساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي. فمن المعروف أن الدول النامية، أن للفقر حلقة مفرغة تبدأ به وتنتهي به، وهذه الحلقة تبدأ من انخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الصحة ثم انخفاض مستوى الإنتاجية وتنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى¹¹، حيث أن الفكرة التي تعتمد عليها حلقة الفقر هي أن الأفراد من ذوي الدخل المرتفع يمكنهم أن يدخروا ويستثمروا، بينما لا يستطيع الأفراد من ذوي الدخل المنخفض الفقراء أن يقوموا بذلك النشاط بسهولة من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر¹².

- نظرية المائتوسية:

إن تزايد أعداد السكان له تأثير على ازدياد الفقر والسكان يشكل لب نظرية مالتوس، والتي ترتبط ارتباطاً قوياً ووثيقاً بقضايا التخلف والفقر وتدهور مستوى المعيشة في هذه البلدان، إذ تعد قضية السكان في البلاد المتخلفة من القضايا الملتهبة في الوقت الحاضر، فالرؤية المائتوسية منذ أكثر من مائتي عام تتعلق بقدرة الإنسان على التكاثف والتي تخضع في نموها للمتواليات الهندسية، أما الموارد الغذائية فإنها تخضع في نموها لمتواليات حسابية، وعليه فإن عدد سكان الأرض سيزداد بصورة أسرع من الغذاء إذا لم يعرقل نموه موانع، ومن ثم فإن مشكلات الجوع والبطالة والفقر إنما هي مشكلات حتمية لا دخل لأحد فيها، فهي ترجع إلى القانون الأبدي الذي يعمل في كل مكان وزمان وفي كل الظروف التي يمكن أن يعيش فيها الإنسان، حيث يقول مالتوس السبب الرئيسي للفقر الدائم لا صلة له بطريقة الحكم وبسوء توزيع الملكية فليس في وسع الأغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء وليس للفقراء الحق في مطالبهم بالعمل والغذاء، أي أن الفقراء يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكاثرهم¹³.

- والتفسير الماركسي:

فسر كارل ماركس الفقر بأنه أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي. فالطبقة المهيمنة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها وبذلك تستغل الطبقة العمالية، وهكذا فإن الأمن المادي للأفراد يعتمد بصورة رئيسية على إنمائه الطبقي، وبعبارة أخرى أكثر تجريداً يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج ففي العمل وخارجه نجد حياة الناس تكتسب شكلها نتيجة لهذه العلاقة التي تخلق الكثير من التفاوت في المجتمع، ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي¹⁴.

✦ أساليب قياس ظاهرة الفقر:

تكتسب عملية قياس ظاهرة الفقر أهمية بالغة لما لها من دور فعال في توجيه وتفعيل الإستراتيجيات الممنهجة لمكافحة الفقر، حيث تتعدد وتتوسع الأساليب المعتمدة كمؤشرات لقياس هذه الظاهرة، والتي تتطوى على عدة منظورات يمكن إجمالها فيما يلي¹⁵:

- الأسس النظرية لقياس الفقر في إطار الدخل والاحتياجات الأساسية:

ينطوي هذا الأسلوب على منظورين أساسيين هما:

(1) منظور الدخل:

يعتمد قياس الفقر على عدة مؤشرات تنصب مجملها في نصيب الفرد من الدخل الوطني ونصيب الفرد من استهلاك الغذاء، وهذه المقاييس الكلية تعد أكثر موضوعية وحيدة، كونها توضح الفقر كمفهوم معياري من خلال الاعتماد على:

- الدخل (الفردى أو الأسرى) فى مقدمة المؤشرات، كونه يتيح للفرد أو الأسرة قدرة الحصول على سلع وخدمات استهلاكية¹⁶، كما أن هذا المؤشر يعد أكثر دلالة للمقارنة بين مستويات المعيشة فى الدول المختلفة باعتبار أن نصيب الفرد من الدخل يعكس مستوى معيشتة؛
- الإنفاق الاستهلاكى: أعمد هذا المؤشر كبديل عن الدخل الفردى أو الأسرى لنقائى مشاكل القياس الناجمة عن هذا الأخير، كون أن مؤشر الإنفاق يعتبر الأكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأفراد والأسر، إضافة إلى إمكانية تقدير ذلك الإنفاق بدرجة مقبولة من الدقة من خلال مسوحات الأسر التى تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلى لعينات من الأسر؛
- متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية: كمؤشر يعتبر استكمالاً لمؤشر الإنفاق الاستهلاكى للأسرة، وقد أستخدمت لمعالجة مشكلة تباين الأسر فى أحجامها وتركيبها، ويتم حسابه بقسمة الإنفاق الاستهلاكى الإجمالى للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية؛
- والإنفاق على المواد الغذائية: وتستخدم هذه الطريقة نسبة الإنفاق على المواد الغذائية من دخل الأسرة كمؤشر بديل لقياس مستوى المعيشة أو مستوى الفقر، وذلك على أساس أنه كلما ارتفعت تلك النسبة كلما انخفضت قيمة ما توجهه الأسرة من إنفاقها إلى السلع غير الضرورية، وهذا يعنى انخفاض مستوى معيشتها¹⁷.

(2) منظور الحاجات الأساسية:

- يكتسب أهمية بالغة كون أن الحاجات الأساسية تمثل القيمة الإجمالية للحد الأدنى الذى ينبغى تحقيقه من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة وتشكل الحد الأدنى الاجتماعى أو خط الفقر، وبالتالى فإن فئات السكان التى يقل استهلاكها عن هذا المستوى تقع ضمن حدود الفقراء¹⁸، وتنقسم هذه الحاجات إلى قسمين هما¹⁹:
- الاحتياجات الأساسية الغذائية: إذ تمثل حاجة الفرد إلى الطعام من خلال حصة الفرد من السعيرات الحرارية أو البروتينات؛
 - والاحتياجات الأساسية غير الغذائية: التى تضم السكن، الملبس، خدمات التعليم ونوعيتها، الخدمات الصحية الأولية، النقل، مدى توفر المياه الصالحة للشرب والبيئة الخالية من التلوث وحرية الإنسان.

- وطرق قياس الفقر فى إطار الدخل والحاجات الأساسية:

إن مسألة دراسة طرق قياس الفقر بالعمق الذى ينطوى على تحديد شامل للفقراء فى إطار الدخل والحاجات الأساسية يتطلب الاعتماد على تحديد خطوط الفقر، وكذا مؤشرات أكثر عمقا فى تحديد المستويات الاجتماعية الأساسية:

(1) أسلوب خط الفقر:

- تعتمد منهجية هذا الأسلوب على تقسيم المجتمع المعنى أولا إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء، وذلك عن طريق ما يدعى بخط الفقر. وعلى أساسه، تقدر قيم منظومة من مؤشرات الفقر، أهمها نسبة الفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر. وضمن هذا السياق هناك أنواعا من خطوط الفقر يمكن إجمالها فى²⁰:
- خط فقر مطلق: يطلق عليه تسمية خط الفقر العام أيضاً، بأنه إجمالى تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من مواد غذائية وملابس ومسكن وتعليم وصحة والاحتياجات الأساسية الأخرى، ويقدر وفق طريقتين²¹؛
 - خط فقر نسبي: يتحدد تبعا للموقع النسبى للفرد أو الأسرة ضمن المجتمع المعنى، وطبقا لهذا يتحدد خط الفقر النسبى بنسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل 10% من السكان

الأدنى دخلاً، وهذا يعنى أن خط الفقر النسبى يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر أو من وقت لآخر²²؛

- **خط فقر مدقع:** يعبر عن الحالة التى تكون فيها موارد الفرد غير كافية لسد التكلفة الدنيا اللازمة من السلع الغذائية التى لا يمكن للإنسان أن يبقى على قيد الحياة من دونها إلا بفترة قصيرة، وبحسب بطريقة كلفة السرعات الحرارية التى تعتبر أفضل طريقة لقياسه بالاستناد إلى تقديرات الأمم المتحدة للسرعات الحرارية للفرد /اليوم وهى تختلف من بلد لآخر²³؛

- **وخط فقر اجتهدى:** يختلف باختلاف وجهات نظر كل فرد فى المجتمع وفق ما يجتهد به فى تقدير الحد الأدنى لمستوى المعيشة اللائق اجتماعياً، ويتم حسابه عن طريق إجراء مسوحات إحصائية يستجوب فيها عينة من الأفراد والأسر للإدلاء بأرائهم حول مستوى الدخل أو الاستهلاك الذى يعتمدون عليه بأنه يمثل الحد الأدنى اللازم والمقبول اجتماعياً²⁴ أو عن طريق استخدام بعض التشريعات المالية أى الاعتماد على اجتهد المشرعين فى وضع الحد الأدنى لمستوى الدخل المشمول بالإعفاء من ضريبة الدخل أو المشمول بإعانات الضمان الاجتماعى²⁵.

(2) وأهم مؤشرات الفقر:

إن دراسة مسألة تحديد خط الفقر بطريقة موضوعية وشاملة تكتنفه العديد من المشاكل والصعوبات التى تستدعى التقليل والحد منها اعتماد مؤشرات أكثر عمقاً وقوة فى تحديد واضح ودقيق لخط الفقر وكفيلة بتحديد المستويات الاجتماعية التى تمثل فى العادة أهم العوامل المؤثرة على قياس الفقر، وفيما يلى أهم هذه المؤشرات:

- **نسبة الفقر (مؤشر حدوث الفقر):** يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للفقراء فى المجتمع. وهو يقاس إما بالنسبة للأفراد باعتباره يساوى نسبة السكان الفقراء أو بالنسبة للأسر باعتباره يساوى نسبة الأسر الفقيرة. وتكون نسبة السكان الفقراء عادة أكبر من نسبة الأسر الفقيرة لأن الأسر الفقيرة هى أكبر حجماً فى المتوسط من الأسر غير الفقيرة؛

- **فجوة الفقر:** يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الموجودة بين دخول الفقراء ومستوى خط الفقر. ويمكن حسابه بشكل مطلق بالوحدات النقدية باعتباره يساوى إجمالى المبلغ المطلوب لرفع مستويات استهلاك الفقراء كافة إلى مستوى خط الفقر. إلا أنه لأغراض المقارنة ما بين فترات زمنية تتباين فيما بينها من حيث حجم السكان أو مستويات الأسعار أو ما بين دول تتباين فى عملاتها المحلية، يفضل حسابه كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوياً لخط الفقر؛

- **وشدة الفقر:** يعكس هذا المؤشر، إضافة إلى فجوة الفقر، مدى التفاوت الموجود بين الفقراء. وكلما كانت قيمة مؤشر شدة الفقر أعلى كلما كانت فجوة الفقر أوسع واشد عمقاً.

(3-1) ظاهرة الفقر في الجزائر:

إن مقاييس الفقر، مهما تعددت وتنوعت، تبقى قاصرة. فمتطلبات القياس الجيد إنما تتوقف على مدى توفر المعلومات الدقيقة. وتمثل مسح الأسر المعيشية مصدراً هاماً وأساسياً لإلقاء الضوء على رقعة الفقر ومدى توزيعه عبر الجزائر.

✦ مؤشر الفقر في الجزائر:

قام الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) بإجراء تحقيق حول مستويات المعيشة لسنة 1995 إنما يركز أساسا على حدود ثلاثة للفقر، وذلك انطلاقا من تحقيقات لسنتي 1988 و 1998 حول نفقات الاستهلاك العائلي²⁶.

ترتكز هذه الحدود، وباستعمال طريقة تكلفة الحاجات الأساسية، على فرضية الوجبة الغذائية الدنيا (ration alimentaire minimale) والمقدرة بـ 2100 حريرة للشخص البالغ يوميا، والتي تشكل أدنى مستوى ممكن (حد الفقر الغذائي)، إضافة إلى بعض النفقات الأخرى لتلبية الحاجات الأخرى غير الغذائية، وعلى هذا النحو تم تحديد أنواع الفقر:

- الحد الأقصى للفقر أو حد الفقر الغذائي:

اعتمد الديوان الوطني لإحصائيات في ذلك، كمرجعية، على سلة للمواد الغذائية الأساسية، وقد قدرت القيمة النقدية بـ 2.172 دينار للفرد الواحد في سنة 1988، وارتفعت القيمة سنة 1995 إلى 10.943 دينار للشخص الواحد سنويا، وقد سمح تطبيق هذا الحد بتقييم أثر الفقر بنسبة 3,6 % من السكان في سنة 1988، أي ما يعادل 849.900 شخص، وبنسبة 5,7 % في سنة 1995 أي ما يعادل 1.611.400 فقير، ويتضح جليا بمقارنة هذين الرقمين فقط، أن عدد الأشخاص الذين هم في حالة فقر قصوى قد تضاعف أي بزيادة 89,5 % ما بين (1988-1995)، ناهيك عن أن سنة 1995 هي بداية تطبيق سياسات التعديل الهيكلي، وهذا معناه أن العدد الحقيقي للفقراء أعلى بكثير:

(1) حد الفقر الأدنى:

يتم الحصول على هذا النوع من الحد وذلك بزيادة في حد الفقر الغذائي، والذي يتطابق والنفقات الأخرى غير الغذائية لأولئك الذين لهم إمكانية لتلبية حاجاتهم الغذائية فقط". ويترتب على ذلك أن الأشخاص الذين يتميزون بمستوى استهلاك أقل من هذا الحد يعتبرون "أكثر فقرا". وقد قدرت هذه القيمة بـ 2.791 دينار للخص الواحد سنويا في سنة 1988، ثم قيمة 14.827 دينار في سنة 1995، وعلى ضوء هذا تبين أن عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت هذا الحد (الخط) يقدر بـ 3.986.200 شخص في سنة 1995، أي بنسبة 14% من إجمالي السكان²⁷؛

(2) وحد الفقر الأعلى:

إن ما يميز هذا الحد هو أنه يتضمن مستوى نفقات جد مرتفع للمواد الغذائية مقارنة بسابقه، إلا أن مستوى النفقات الغذائية بقي مماثلا لحد الفقر الغذائي. ويعكس هذا الحد، والمقدر بقيمة 3.215 دينار للشخص الواحد في 1988 و 18.191 دينار في 1995، عدد الأشخاص الذين يساهم الفقر، أي 2.850.000 في 1988، وهو ما يعادل 12 % من إجمالي السكان و 6.360.000 شخص في سنة 1995، أي ما يعادل 22,6%.

وفي دراسة أعدتها وزارة العمل والحماية الاجتماعية حول الشبكة الاجتماعية، فقد قدرت حد الفقر بقيمة 975 دينار للشخص الواحد سنويا، منها 234 دينار للنفقات غير الغذائية، مع الإشارة إلى أن هذا الحد قد بنى على أساس حصة غذائية دنيا "ضرورية لحياة اجتماعية عادية في الجزائر" (!؟)، وتم تحديد قيمة الموارد الضرورية بما يعادل 11.700 دينار للشخص الواحد سنويا منها 8.812 دينار للنفقة الغذائية والباقي (أي 2.808 دينار) للنفقات الأخرى.

✦ وأسباب ظاهرة الفقر في الجزائر:

استفحلت ظاهرة الفقر في الجزائر مثل غيرها من الدول، وتتمثل أهم أسباب استفحال ظاهرة الفقر في الجزائر في:

- انخفاض أسعار المحروقات وتزايد عبء الديون الخارجية خلال فترة معينة، وبالتالي عبء الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت منذ بداية تطبيق سياسات التعديل الهيكلي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي؛
- ضعف مستوى الادخار والاستثمار؛
- عدم تنويع الاقتصاد الجزائري؛
- وأسباب أخرى مثل البطالة، أثر الإرهاب، ظاهرة الجفاف... الخ.

2) السياسة الاقتصادية الكلية ومكافحة ظاهرة الفقر:

ترتبط فعالية السياسة الاقتصادية في مكافحة ظاهرة الفقر ارتباطا وثيقاً بفعالية التنسيق بين أدواتها باعتبارها الركيزة الأساسية والدعامة التي من شأنها تنسيق الجهود من أجل الدراسة والتمحيص والتحليل لطبيعة المشكلات والقضايا التي تواجهها المجتمعات في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والسياسة والاجتماعية المحددة والمسببة لظاهرة الفقر، لاسيما في ظل التحولات العميقة التي شهدها العالم.

2-1) أهمية السياسة الاقتصادية:

يشكل مفهوم السياسة الاقتصادية أحد أبرز المفاهيم المستخدمة في أدبيات علم الاقتصاد التي واجهت صعوبة في تحديد مفهوم شامل جامع مانع محيط بأبعادها وحضي باهتمام العديد من المفكرين والمنظرين الاقتصاديين، وفيما يلي أهم التعاريف المتعلقة بالسياسة الاقتصادية.

⊕ مفهوم السياسة الاقتصادية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة من القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات العمومية الهادفة باستخدام مختلف الوسائل إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية لبلد ما سواء على الأجل القصير أو الأجل الطويل. كما تعرف على أنها مجموعة من الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظل الوحدات الاقتصادية²⁸.

ترمي السياسة الاقتصادية إلى تحقيق أهداف عديدة ومتنوعة تمس مختلف الجوانب، وهذا تبعا لاختلاف مستويات التقدم والتطور وطبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية للدول المنتهجة لهذه السياسة الاقتصادية والغايات التي تسعى لتحقيقها، وفي هذا الإطار يرى الكثير من الاقتصاديين أن هناك أهداف اقتصادية كلية مشتركة بين كثير من السياسات. وهناك من لخص هذه الأهداف ضمن أربعة تعرف بالمربع السحري لـ KALDOR والمتتملة في استقرار الأسعار، النمو الاقتصادي، التوازن الخارجي، والتشغيل الكامل²⁹. وتتضمن السياسة الاقتصادية ما يلي:

- تحديد الأهداف التي تسعى السلطات إلى تحقيقها؛
- وضع تدرج بين الأهداف؛
- تحليل الارتباطات بين الأهداف من خلال وضع نموذج اقتصادي؛
- واختيار الوسائل الكفيلة بضمان تحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف.

✚ أدوات السياسة الاقتصادية ومكافحة الفقر :

تكتسب السياسة الاقتصادية أهمية بالغة كونها تلعب دوراً محورياً في إرساء المقومات الأساسية للتوازن الاقتصادي العام باعتبارها تمثل أحد أهم مجالات السياسة العامة التي تستخدمها الدولة في سبيل التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي. ولما كانت السياسة الاقتصادية تعد المرآة العاكسة للوضع الاقتصادي العام ومقياساً لمدى نجاح السياسة العامة وتحديد اتجاهاتها.

إن الاهتمام بدراسة وتحليل مجالاتها وأدواتها يلعب دوراً أساسياً في إرساء المقومات الأساسية لحل القضايا، ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية لظاهرة الفقر، ومعالجتها الكلية للاقتصاد على النطاقين المحلي والأجنبي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، من خلال التنسيق الشامل بين أدواتها المختلفة المتمثلة والتي تركز على أداتين هامتين هما السياسة المالية والنقدية³⁰.

1) آليات تأثير السياسة المالية في مكافحة الفقر :

تتجه آليات السياسة المالية بإجراءاتها وقراراتها إلى إيرادات الميزانية العامة من الضرائب والرسوم وما يأخذ حكمها، وإلى نفقات الميزانية بأنواعها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة³¹، حيث تعد السياسة المالية إحدى الأدوات الرئيسية للاقتصاد الكلي الذي يهدف من خلالها إلى تحقيق متطلبات التوازن للاقتصاد العام بواسطة توجيه السياسة المالية توجيهها يتناغم وتحقيق تلك الأهداف، ولتتمكن بواسطتها الحكومات من التأثير في الفقر وتوزيعه داخل البلدان، من خلال آليات التأثير في معدل النمو وتوزيع الدخل، باعتبار أن تحقق معدل أسرع للنمو سيؤدي إلى تخفيف أسرع للفقر، فضلاً عن إمكانية تأثيرها في توزيع الدخل بالتأثير في النموذج التوزيعي للنمو.

إن التأثيرات التي تمارسها السياسة المالية من خلال وسائلها المباشرة وغير المباشرة على الفقراء، من خلال المضامين التوزيعية للسياسة الضريبية والإنفاق العام والإصلاحات المالية التي تتطلبها الميزانية وتأثيراتها الإجمالية في النمو تتطلب سياسات واضحة على المستوى الكلي، وذلك للروابط الرئيسية التي تضطلع بها السياسة المالية والنقدية وتأثيراتها اللولبية في إطار النمو ومتضمنات الاقتصاد الكلي. وتأسيساً على ذلك، فإن السياسة المالية تمارس تأثيراتها في النمو الاقتصادي وفجوة توزيع الدخل عبر قنوات رئيسية، تتمثل في طرق تمويل العجز الحاصل في الميزانية ومجالات إنفاقها، فضلاً عن تأثيراتها في تخصيص الموارد واستخدامها ومن ثم في النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن المسألة الرئيسية تتمثل بقدرة الحكومة على معالجة عجز الميزانية دون إلحاق أي اضطراب باستقرار الاقتصاد الكلي، وما يترتب عليها من تأثيرات سلبية في معدلات الفقر، كما أن الإنفاق العام يمثل إحدى الأدوات الرئيسية التي تؤدي دوراً فعالاً في تصحيح النتائج التوزيعية لإخفاقات السوق، وتحقيق العدالة عن طريق تخفيض المعدلات الحادة للفقر.

وعليه، يعد هدف خفض الفقر من أهداف برامج الإنفاق العام والأمن الاجتماعي في أغلب البلدان، لأنه يؤدي دوراً مهماً في توفير الخدمات العامة، ولاسيما في الدول النامية، إلا أن نجاح سياسة الإنفاق العام وقدرتها على دعم الفقراء تتوقف على الطبيعة التوزيعية لتلك النفقات وقدرتها على الحد من المخاطر والصدمات وتقلبات الدخل ومن ثم حماية الأسر من الوقوع في الفقر.

2) وآليات تأثير السياسة النقدية في مكافحة الفقر :

يشير المفهوم التقليدي للسياسة النقدية إلى مجموعة الأدوات التي تتحكم في المعروض النقدي حتى تتفق وحجم ما يعرض من سلع وخدمات لتحقيق الاستقرار في الأسعار³²، فدراسة آثار السياسة النقدية في توزيع الدخل والفقراء إحدى أهم الدراسات في إطار العلاقة بين السياسات الاقتصادية والنمو وخفض الفقر سواء في الدول النامية أو المتقدمة.

ولما كانت السياسة النقدية تمثل إحدى الأدوات الرئيسية لإدارة الاقتصاد الكلى من خلال قنوات تمكّنها من ممارسة تأثيراتها فى تخفيف التباين فى الدخل وخفض الفقر فى الأمدين القريب والبعيد من خلال تحكمها فى كل من متوسط التضخم والتغير فى الطلب، وذلك لتأثيراتها الفاعلة فى معدلات النمو وتوزيع الدخل ومن ثم رفاهية الفقراء، لاسيما عندما تكون الأسواق غير مكتملة، أما التضخم المرتفع فقد يخلق حالة من عدم التأكد والاستقرار فى الاقتصاد الكلى، فضلاً عن الاضطرابات فى الأسواق المالية، كما تخلق معدلات عالية للضريبة على رأس المال مما يحبط كل أنواع الاستثمار سواء فى إطار رأس المال البشري أو المادى، فضلاً عن الاستثمار الأجنبى المباشر، ليوّدى إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادى، ومن ثم انخفاض مستويات المعيشة.

2-2) تدابير معالجة ظاهرة الفقر فى الجزائر:

تعددت السياسات المنتهجة من قبل الجزائر لمكافحة الفقر إذ اتخذت الحكومة عدة سياسات متنوعة تراوحت بين السياسة الاجتماعية والفلاحية، سياسة الإسكان، التكوين المهنى دور المنظمات غير الحكومية (الحركة الجمعوية)، دور صندوق الزكاة فى مكافحة الفقر فى الجزائر والتي يمكن إيجازه فيما يلى:

- معالجة ظاهرة الفقر على الصعيد الاجتماعى: تم اتخاذ مجموعة من التدابير منها:
 - أجهزة الإعانة الاجتماعية التى تتضمن جملة من الإعانات النقدية والعينية منها: المنحة الجزافية للتضامن، التعويض عن نشاطات المنفعة العامة، المنح العائلية والتعويض عن الأجر الوحيد، دعم التمدرس؛
 - منظومة الضمان الاجتماعى: تستند فى جمالة الآليات التالية: الضمان الاجتماعى، التقاعد، والتأمين على البطالة؛
 - وبرامج إنشاء مناصب شغل والحفاظ عليها من خلال:
 - 1. برامج الحفاظ على مناصب الشغل والانسحاب من النشاط؛
 - 2. أجهزة التشغيل المؤقت خاصة تعويض النشاطات ذات المنفعة العامة، عقود ما قبل التشغيل، برامج الأشغال ذات المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، ومبادرة الدولة بإنشاء نشاطات مساعدة (طبقاً لمعايير منها تكلفة المشروع والسن والتأهيل والقدرات المالية للمتعاملين وتشتمل على المؤسسة المصغرة، القروض المصغرة).

- معالجة ظاهرة الفقر على الصعيد الفلاحي: خاصة من خلال:

- خفض نسب الفوائد المطبقة على المزارعين؛
- استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز؛
- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج عن طريق التحويل؛
- برنامج إعادة التشجير؛
- وبرنامج التنمية المشتركة.

- معالجة ظاهرة الفقر على الصعيد الإسكانى: فى إطار إصلاح قطاع السكن قامت

- الدولة فى سنة 1996 بإقرار إستراتيجية وطنية للسكن تستند إلى المحاور الأساسية التالية:
- الدعم للحصول على الملكية؛
- مساندة الترقية العقارية؛

- المساعدة الشخصية للمستأجرين؛
- تشجيع المنظومات التعاونية على تمويل السكن؛
- وتحويل صندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك للسكن.
- كما قامت الدولة بإنشاء مؤسستين جدينتين لتغطية الطلب على السكن، وهما: شركة إعادة التمويل الرهنى، وشركة ضمان القرض العقاري.

- ومعالجة ظاهرة الفقر على صعيد التكوين المهني: يمثل التكوين المهني أحد الرهانات الهامة بالنسبة للمجتمع، لأنه يساهم في التطور الاقتصادي والترقية الاجتماعية للأشخاص في آن واحد عن طريق:

- تحضير الفرد للحياة العملية؛
- ونقل المعارف الضرورية للتجهيز لاكتساب حرفة أو مهنة وتكييف المؤهلات مع التطور المستمر.

خاتمة:

ما زالت المشاكل التي تأرق بال قائمين على وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات الكفيلة بمكافحة الفقر والحد منه من التحديات الرئيسة في كل مكان، فمسألة محاربة الفقر تتطلب إستراتيجية دقيقة على المستوى الكلي والجزئي لكل بلد على حدى إضافة إلى عمل مشترك يساعد على تقاسم المسؤولية وتكريس التعاون وتضافر الجهود بين مختلف الدول على اختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها على حد سواء في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولكى يصبح أمل القضاء على الفقر حقيقة، يجب انتهاز سياسة واستراتيجيات محددة تتسم بالكفاءة والفعالية وتستجيب لمتطلبات متخذي قرارات السياسة الاقتصادية وتؤمن تدفق ونفاذ المعلومات في الوقت والمكان المناسبين وفي مختلف مستويات ومراحل بلورة السياسة الاقتصادية بما يضمن التنسيق الفعال والشامل بين أدوات السياسة الاقتصادية. ويمكن من تحليل المشكلات العامة لظاهرة الفقر التي تمثل جوهر بناء السياسة الاقتصادية وتحديد طبيعتها والأبعاد والآثار المترتبة عنها عن طريق توصيفها أولا بواسطة أسبابها ومكانتها وحدودها وحجمها ووقتها ثم القيام ثانيا بدراسة وتحليل وتفسير المشكلة ثم وضع تصورات وأفاق علاج هذه المشكلة بطريقة علمية صحيحة.

وهنا وتدعيما لما سبق، نقترح بعض التوصيات:

- وضع سياسة اقتصادية فعالة وتنشيطها من خلال تشجيع القطاع الخاص كذلك على الاستثمار في هذا المجال؛
- يجب الاهتمام بالمناخ التشريعي الذي يتلاءم والبرامج والخطط الاقتصادية المنتهجة لمكافحة الفقر والاحتكاك بتجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال التنمية الاقتصادية والاحتكاك بمراكز البحوث والجامعات والاستفادة من التقارير والرسائل الجامعية المنجزة؛
- العمل على قياس الفقر في الجزائر بشكل دقيق من خلال استخدام مؤشرات قياسه وتحيين خريطة الفقر؛
- يجب توجيه شبكة الأمان الاجتماعي أكثر نحو الأسر المحتاجة؛
- وتبني سياسة اجتماعية تتمثل أهم محاورها في: ترتيب الأولويات الاجتماعية (الاسيما بالنسبة لمسألة تكوين وتحصيل المداخل)، إعادة صياغة سياسة التضامن الوطني، تقليص الفوارق الموجودة بين منفذي السياسة الاجتماعية

للدولة ومستحقها، إعادة تحديد مقاييس الحماية الاجتماعية وتطهير قوائم المستفيدين غير الشرعيين، مراجعة الأجهزة الاجتماعية التي تم وضعها في حالات ظرفية خاصة والتي أصبحت غير مجدية، وإعادة تنظيم دعم الشغل.

الهوامش والمراجع:

- 1 عدنان هزاع البياتي، «الفقر والتدهور البيئي في الوطن العربي»، العمل العربي المشترك، كلية التربية، جامعة الموصل، د.ت.، ص 70.
- 2 علي عبد القادر علي، «الفقر: حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية»، أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2005، ص 2.
- 3 نادية جبر عبد الله حسن، «الفقر وقياسه اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة»، ط. دار فرحة للنشر والتوزيع، المنيا (مصر)، 2004، ص 8.
- 4 ياسر رياض الحوراني & آخرون، «اقتصاديات الفقر في الشريعة الإسلامية»، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، أبحاث اليرموك، العدد 02، المجلد 15، 1999، ص 132.
- 5 قلعي محمد رواس، «معجم الفقهاء»، ط. دار النفائس (الطبعة 2)، بيروت، 1988، ص 208.
- 6 بلحمدي سيد علي & بوحرب حكيم، «واقع ظاهرة الفقر في الدول العربية الأسباب والحلول»، ورقة عمل مقدمة في إطار الملتقى الدولي العلمي الثالث حول حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية - حالة الجزائر - المنعقد يومي 03 و 04 ماي 2010، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، كتاب الملتقى (الجزء الأول)، ص ص 242-243.
- 7 يكمن الفرق بين الفقر وعدم المساواة (كما ذكر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تقرير التنمية البشرية لعام 1990) أن الفقر يعبر عن المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء، بينما يعبر عدم المساواة عن المستوى النسبي للمعيشة في المجتمع.
- 8 المرجع السابق لـ ياسر الحوراني & آخرون، ص ص 128-129.
- 9 عدنان داود العذاري & هدى زوير الدعمي، «قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي»، ط. دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 86.
- 10 ارجع إلى:
- مزويد إبراهيم & بوعافية رشيد، «دمج العد البيئي في إستراتيجية مكافحة الفقر»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي العلمي الثالث حول «حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية - حالة الجزائر»، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 03 و 04 ماي 2010، كتاب الملتقى (الجزء الأول)، ص ص 259-260؛
- رضا بين مقله، «أهم أبعاد الفقر»، مداخلة مقدمة في الندوة العربية حول «تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة سعد دحلب، 01-03 جويلية 2010، كتاب الملتقى (الجزء الأول)، ص 259.
- 11 فايز إبراهيم الحبيب، «التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدل النامية»، ط. عمادة شؤون المكتبات لجامعة الملك سعود، الرياض، 1985، ص 37.
- 12 سالم توفيق النجفي & محمد صالح تركي القرشي، «مقدمة في اقتصاد التنمية»، ط. مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر لجامعة الموصل، 1988، ص 36.
- 13 روزي زكي، «قضايا مزعجة: مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة»، ط. مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص 263.
- 14 اندرو ويبستر، «مدخل لسوسيولوجية التنمية»، ترجمة حميد يوسف، ط. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986، ص 49.

15 ارجع إلى:

- المرجع السابق لـ عدنان داود العذاري & هدى زوير الدعوى؛
- والمرجع السابق لـ مزبود إبراهيم & بوعافية رشيد.
- 16 محمد حسين باقر، «قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة نيويورك، 1996، ص 1.
- 17 محمد علي موسى المعموري، «تحليل سلوك الفقر بين اثر النمو واتجاهات السياسة الاقتصادية: العراق حالة دراسية»، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2000، ص 96.
- 18 عبد الرزاق الفارس، «الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي»، ط. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 24.
- 19 المرجع السابق لـ محمد علي موسى المعموري، ص 151-155.
- 20 محي الدين محمد مسعد، «نظام الزكاة بين النص والتطبيق»، ط. مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص 20.
- 21 يقدر وفق طريقتين رئيسيتين لتطبيق هذا الأسلوب تختلفان في كيفية تحديدهما للمواد الغذائية:
- الطريقة الأولى (طريقة السلة الغذائية)، تقوم على تحديد سلة من المواد الغذائية التي توفر تغذية متوازنة بأدنى تكلفة، ومكونات هذه السلة يحددها عادة مختصون بالتغذية بما يتلاءم والعادات الغذائية في المجتمع المعني؛
- والطريقة الرئيسية الثانية (طريقة النمط الغذائي الفعلي) تقوم على حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السعرات في كل فئة من فئات الإنفاق أو الدخل من بيانات متوسط كمية استهلاك الفرد من كل مادة غذائية.
- 22 المرجع السابق لـ عبد الرزاق الفارس، ص 27.
- 23 يمكن الحصول على الصيغة على النحو: خط الفقر المدقع =
- تكلفة السعرة الحرارية الواحدة x السعرات الحرارية للفرد ضمن الأسرة في اليوم x عدد الأيام في الشهر
- 24 المرجع السابق لـ محمد علي موسى المعموري، ص 109.
- 25 المرجع السابق لـ محمد حسين باقر، ص 6.
- 26 بوعافية رشيد، السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر: دراسة تحليلية وتقييمية لحالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 317.
- 27 مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1998.
- 28 فريد الصلح، «السياسة الاقتصادية»، بدون دار نشر، بيروت، 1964، ص 2.
- 29 PAZAN J. «Théorie macroéconomique et monétaire», ed. Economica, Paris, 1996, p. 130.
- 30 سالم توفيق النجفي & احمد فتحي عبد المجيد، «السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي»، ط. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- 31 طاهر فاضل البياتي & خالد توفيق الشمري، «مدخل إلى علم الاقتصاد»، ط. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 20.
- 32 هيل عجمي جميل الجنابي & رمزي ياسين أرسلان، «النقود والمصارف والنظرية النقدية»، ط. دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 95.